المادة (٢٣) .. تعزز الدور التشريعي لمجلس الشورى

المتابع لجلسات مجلس الشورى يلمس معايشة أعضائه لهموم الوطن والمواطن، وحرصهم على أن تكون قبة المجلس نبضاً للشارع يطرح تحتها كل ما له علاقة بصالح الوطن ومستقبله. فأعضاء المجلس يقدرون المسؤولية التي حملهم إياها خادم الحرمين الشريفين – يحفظه الله – حينما خاطبهم – رعاه الله – في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة للمجلس قائلاً: « واعلموا أن مكانكم في مجلس الشورى ليس تشريفاً بل تكليفاً وتمثيلاً لشرائح المجتمع السعودي؛ ولذلك فإن له تبعاته من المسؤولية التي تفرض عليكم تفعيل العطاء وتحكيم العقل في مواجهة أي مسألة تعرض عليكم».

وفي إطار الدور التشريعي لمجلس الشورى؛ واستناداً إلى ما نصت عليه المادة (٢٣) من نظام المجلس من أن « لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس إلى الملك». شهد المجلس مبادرات من بعض أعضائه تمثلت في تقديم اقتراحات لمشروعات أنظمة جديدة لسد فراغ تشريعي، وأخرى لمشروعات تعديل أنظمة نافذة تتطلبها المرحلة.

ولعلنا نذكر من تلك المقترحات التي وافق عليها المجلس وتم رفعها إلى الملك؛ مشروع نظام الهيئة العام للمنشآت المتوسطة والصغيرة، ومشروع تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للأجهزة الحكومية، فضلاً عن المقترحات التي ناقشها المجلس مؤخراً، ومن المنتظر أن يصوت عليها قريباً؛ مثل مشروع نظام حماية اللغة العربية، ومشروع نظام مراكز الأحياء، ومشروع تعديل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، في حين لا تزال اللجان المتخصصة تدرس عدداً من المقترحات منها مشروع نظام رعاية كبار السن، ومشروع نظام الهيئة العامة للعقار، ومشروع تعديل نظام المحاسبين القانونيين، ومشروع تعديل نظام الحراسات الأمنية.

هذه المقترحات والمبادرات من أعضاء مجلس الشورى، تعكس الدور المتنامي للمجلس في المجال التشريعي، ومواكبته لتطلعات القيادة الرشيدة، وتجسد الحس الوطني للأعضاء، وتقديرهم لمسؤوليتهم الوطنية لتطوير الأنظمة، وتحديثها بما تتطلبه المرحلة التي تعيشها المملكة، ويستجيب لحاجات المواطنين، ويسهم في تحسين مستوى معيشتهم، ويوفر لهم المزيد من الرخاء والرفاهية وفي أجواء مفعمة بالأمن والاستقرار.

أسرة التحرير